لتسريع تنفيذ الأحكام الحقوقية
ربط وزارة العدل مع مؤسسة النقد آلياً

أعلنت وزارة العدل عن مشروع الربط الإلكتروني بينها وبين مؤسسة النقد السعودي، وذلك بهدف الإفصاح والحجز على أموال المحكومين وتنفيذ الأحكام واجبة النفاذ في القضايا الحقوقية أو قضايا النفقة للمطلقة أو إعالة لأبناء المطلقة أو أي أموال تحصر وللآخرين حق فيها.

هذا ما أكده المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل الأستاذ فهد بن عبد الله البكران، حيث قال «دوائر التنفيذ تستغرق وقتاً وجهداً في موضوع المكاتبات، مما يؤخر ويعوق إيصال الحقوق إلى ذويها، ولهذا سعت الوزارة لإيجاد الربط الإلكتروني من أجل سرعة إيصال الحقوق وخاصة ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية التي تستهدف نفقة المرأة وأطفالها وغيرها مما له شأن بالأحوال الشخصية».

وبين أن فريقاً إدارياً وآخر فنياً من الجانبين قد عمل على تحضير وتوفير أدوات عمليات الربط الإلكتروني بين الجهتين من أجل تنفيذ الأحكام واجبة النفاذ، ووصف الربط بأنه سيحدث نقلة نوعية في تعزيز زيادة سرعة تنفيذ الأحكام القضائية وإحكام السيطرة على أي أسلوب من أساليب المماطلة وأنه سيزيد من قوة أدوات وزارة العدل في التنفيذ والتي شكل تفعيلها القوي سابقاً حدثاً غير مسبوق كرس مفهوم مهابة القضاء واحترام أحكامه.

بدء تطبيق نظام المحاكمة "عن بعد" في إدارة سجون المنطقة الشرقية

في إطار تطوير آلية العمل العدلي ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء، تتجه وزارة العدل إلى محاكمة النزلاء من عنابرهم بهدف مراعاة الخصوصية وإنجاز القضايا وإجراءاتها عن بعد بيسر ومرونة واختصار الوقت والجهد، وذلك يمثل تحولاً نوعياً وتاريخياً على مستوى المنافسة العالمية في سرعة أداء العدالة بكافة ضماناتها الشرعية والنظامية.

من جهته قال الناطق الإعلامي لسجون المنطقة الشرقية الرائد عبد الله الحربي لصحيفة اليوم « أن المحاكمة عن بعد للنزلاء ستتم وفق نظام متكامل دقيق، والتأكد من هويتهم من خلال البصمة ومجهزة بتقنيات صوتية ومرئية متكاملة يتم من خلالها عقد جلسات المحاكمات عبر الدوائر التلفزيونية، وستبدأ مرحلتها الأولى في الدمام والأحساء والخبر ، بمعدل ما بين ١٠ إلى ١٥ كابينة في السجون السبعة والإصلاحيات التي تضمها المنطقة الشرقية.

وأشار إلى أن عدة مشاريع إنشائية وتطويرية وتقنيات حديثة بمدينة الدمام تشمل مباني ومرافق جديدة، ومنها إضافات وتحسينات لسجن الدمام الحالي تشمل إنشاء مباني عنابر ومباني خدمية جديدة، وكذلك مشروع تقني يتضمن أجهزة مراقبة وتفتيش، مشيراً إلى أن تلك المشاريع تحت إجراءات الترسية، إضافة لمشروع جارٍ تنفيذه حالياً يتمثل في إنشاء إصلاحية نموذجية في مدينة الدمام تشتمل على أفضل المعايير التصميمية، مشيراً إلى أن المديرية العامة للسجون تعمل على كافة البرامج والخطط الطموحة بمختلف إداراتها من أجل تطوير السجون في المملكة، ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط طبقاً لمراحلها المختلفة سعيًا للارتقاء نحو الأفضل والأصلح، ومن ضمنها إنشاء السجون الحديثة المطابقة لأحدث المواصفات العالمية من حيث المساحة الواسعة للمباني والتهوية والمرافق الصحية، مع تكامل البرامج الإصلاحية والخدمات التعليمية والتثقيفية والترفيهية والرياضية.